



أيام العمل العالمية حول العدالة الضريبية من أجل حقوق المرأة
دعوة للعمل: جعل الضرائب مناسبة للنساء

٢٢-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

موجز القضايا: وضع حد للانتهاكات الضريبية من قبل
الشركات المتعددة الجنسيات والتدفقات المالية غير
المشروعة

في تمويل الخدمات الاجتماعية المستجيبة للنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، كان من الممكن استخدام الأصول المخبأة في أراض أخرى سراً من خلال التدفقات المالية غير المشروعة لتعزيز توظيف النساء بأجور لائقة ودفع تكاليف أعمال الرعاية.

٥. ما هي الصعوبات أمام كبح التدفقات المالية غير المشروعة على المستوى الدولي؟

هناك اعتراف واسع بأن التدفقات المالية غير المشروعة تقوّض الالتزام العالمي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي وافقت عليها الأمم المتحدة، ووضعت الحد منها ضمن الأجندة ٢٠٣٠ (الهدف ١٦.٤). لكنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في وضع التدابير العملية لكبح التدفقات المالية غير المشروعة، في ظل المقاومة الحازمة على المستوى الدولي من جانب أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن للاعتراف بأنه يجب تحديد وقياس ومراقبة هذه التدفقات بشكل واسع. وبالرغم من انتشارها عالمياً، تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة بشكل أكبر على البلدان النامية، في ظل سيطرة البلدان الغنية على الهيكل المالي الدولي، الذي يسهل هذه التدفقات، وتعتبر معظم هذه الأخيرة من وجهاتها.

إن حكومات البلدان المختلفة ملزمة بتحسين التشريعات والأطر الوطنية للتقليل من التدفقات المالية غير المشروعة. لكن الطبيعة العابرة للحدود لهذه التدفقات تحتم التعاون الدولي لاستئصالها، وبالتالي، يرتبط الحد منها بإصلاح البنية الدولية. على المعركة ضد التدفقات المالية غير المشروعة تعزيز فكرة إنشاء مسار حكومي دولي شامل، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الدول على قدم المساواة.

٦. باتجاه وقف الانتهاكات الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات؟

تحتاج معالجة المظالم وضمان المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان إلى موارد، وعلى الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف تجاوز "فجوة التمويل" بشكل عاجل، كما يجب أن تقي الحكومات بالتزاماتها بكبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة كوسيلة لتنفيذ الأجندة ٢٠٣٠ واعتماد التدابير الفعالة الأحادية ومتعددة الأطراف للحد منها.

□ إن الآليات والمؤسسات التي تسهل التدفقات المالية غير المشروعة هي ذاتها التي تيسر الانتهاكات الضريبية وتتركها من دون عقاب. لذا، علينا التعامل مع هذه التدفقات كجزء لا يتجزأ من التحديات التي يطرحها التهرب والتجنب الضريبي العالمي. وبالتالي، لا يمكن إيجاد حل، ولو جزئي، للتدفقات المالية غير المشروعة من دون إصلاح الهيكل المالي الدولي بأكمله في سياق اتفاقية ضريبية وشفافية متفق عليها عالمياً.

□ سيشكل إنشاء لجنة ضريبية حكومية دولية تحت رعاية الأمم المتحدة أداة أساسية لوضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة والانتهاكات الضريبية. ويتمثل الغرض العام لهذه اللجنة الحكومية الدولية في إيقاف تلك التدفقات والمراوغة الضريبية الدولية، من خلال ضمان التزام الحكومات بالأحكام دولها وجهة للتدفقات من بلدان أخرى، وضمان ألا تقوم قواعدها الضريبية بتخفيف قواعد البلدان الأخرى، وإنشاء نظام ضريبي دولي شفاف ومتسق يدعم المساواة والتنمية.